مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية العدد (٣) – سبتمبر ٢٠٢٢م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812-541X الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٨١٢-٥٤٢٨
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eg

الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالوضع في مستدرك الحاكم "نقد ودراسة"

د/ عاصم ثابت أحمد حمدان

دكتوراه تخصص الحديث وعلومه

Journal of Arabic Language and Islamic Sciences Vol (3) – Sept 2022
Printed ISSN :2812-541X On Line ISSN : 2812-5428
Website : https://jlais.journals.ekb.eg/

الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالوضع في مستدرك الحاكم "نقد ودراسة"

الكلية: كلية الآداب جامعة الوادي الجديد
التخصص: الدراسات الإسلامية (الحديث وعلومه)
الدرجة العلمية: الدكتوراه
اسم الباحث: عاصم ثابت أحمد حمدان
هيئة الإشراف: أ.م.د/ عبد الرحيم صلاح محمود، أ.م.د. محمد لطفي صابر

ملخص الرسالة:

كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وهو كتاب من كتب السنة العظيمة التي اعتنى بها العلماء قديمًا وحديثًا عناية كبيرة، وذلك لمكانة الكتاب العظيمة، فهو متعلق بالصحيحين، ومكانة صاحبه، فهو من أئمة الجرح والتعديل في عصره، إلا أن الكتاب قد وقع للحاكم فيه بعض الأوهام، استدركها عليه بعض العلماء، وذلك لأن المنية قد عاجلته قبل أن يبيض، وينقح الكتاب.

ويرى الباحث: أن الحاكم رحمه الله تعالى، لم يقع الخلل منه في ضبط تركيبات الأسانيد مع المتون، ولكن الخلل جاء من جهة حكمه على الأحاديث، وهذا الخلل الذي حدث في "المستدرك"، قد نتج عنه أحاديث حكم عليها بالصحة، وهي موضوعة ذكرت في "المستدرك" ولم ينبه عليها، وقد ذكر العلماء هذه الأحاديث في الكتب التي جمعت الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كالموضوعات للذهبي وغيره من الكتب التي جمعت هذه الأحاديث، لذا كان من الواجب علينا أن نحذر الأمة والجماهير العريضة من مثل هذه الأحاديث، وذلك تبعًا لأئمتنا الذين لم يألوا جهدًا في وضع الضوابط العلمية لمعرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، أو تحذير الناس منها والنص على بعضها،

والنص على أخطاء الرواة فيها وغير ذلك، خاصة وأن هذا الكتاب متعلق بكتابين لهما مكانة عظيمة في النفوس تلقتهما الأمة بالقبول، وهما "صحيح البخاري وصحيح مسلم".

وعليه فقد قمت بجمع أحاديث "المستدرك" التي اتهمت بالوضع، أو التي ذكر في سندها كذاب، أو وضاع، أو متهم بالكذب، ثم قمت بدراسة أسانيدها، ومتونها، وبيان موقف العلماء منها، ونقدهم لها، وإخراج الحكم النهائي للحديث من خلال هذه الدراسة، وهل هو باقٍ على الحكم الأول (الوضع) ، أم تغير إلى حكم آخر.

نتائج البحث:

١- كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم كتاب جدير بالبحث، والدراسة، ونظرًا لأهميته كان أول من علق عليه هو الحافظ الكبير الإمام الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وعمل عليه تلخيصًا علق فيه على أحاديث الحاكم، وتعقبه كثيرًا في أقواله.

٢- كتاب "المستدرك على الصحيحين" قد وقع للإمام الحاكم فيه بعض الأوهام، استدركها عليه بعض العلماء، وذلك لأن المنية قد عاجلته قبل أن يبيض، وينقح الكتاب.

٣- أن الخلل الذي وقع للإمام الحاكم جاء من جهة حكمه على الأحاديث، ولم يأت من جهة ضبطه في تركيب الأسانيد مع متونها.

٤- هناك أحاديث قد حكم عليها الحاكم بالصحة وهي موضوعة.

٥- من أهم الأسباب التي جعلت بعض الناس يتهمون الإمام الحاكم بالتشيع أو الرفض، وجود هذه الأحاديث المكذوبة في "المستدرك".

٦- الناظر في سيرة الإمام الحاكم رحمه الله تعالى، يرى أن الحاكم رحمه الله، أبعد ما يكون عن دين الشيعة الروافض، بل الحق أنه صحيح العقيدة، معظم

للشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولم يأت عنه ما فيه نيل منهما أو تقديم لعلي عليهما، بل ولا على عثمان رضي الله عن الصحابة أجمعين.

٧- ومن خلال هذه الدراسة تبين أن عدد الأحاديث التي اتهمت بالوضع سبعة وسبعون (٧٧) حديثًا بالمكرر، وتسعة وستون (٦٩) بغير المكرر، وجاءت على النحو التالي:

أ- سبعة وثلاثون (٣٧) حديثًا اتهمت بالوضع، وثبت وضعها.

ب- ستة عشر(١٦) حديثًا اتهمت بالوضع، وثبت ضعفها.

ج- ستة عشر(١٦) حديثًا اتهمت بالوضع، وثبت قبولها.

٨- غالب الأحاديث التي تم دراستها لم يظهر لها شواهد، أو متابعات تعضد ما ورد من الأحاديث؛ فأصبحت الأحاديث في مجملها إما موضوعة، أو مكذوبة، أو ضعيفة جدًا، أو ضعيفة، وهذا مما لا يوجد في الصحيحين.

٩- أما ما استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم في ملخصه، فمن خلال قراءة "مختصر استدراك الحافظ الذّهبي مستدرك أبي عبد الله الحاكم" للعلامة سراج الدين عُمَر بن المُلَقن، تبين أن الأحاديث فيه عند الذّهبي على ثلاثة أقسام:

أ- أحاديث ذكر الذّهبيُ لفظها ولم يذكر أي عبارة بعد سوقه للحديث، فهو لم يذكر حكم الحاكم للحديث كصحيح على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، أو صحيح ولم يخرجاه، أو غير ذلك، من الأحكام التي ذكرها الحاكم في حكمه على الأحاديث في "مستدركه"، وهذا يمكن أن يقال فيه هو ما سكت عنه الذهبي.

ب- أحاديث وافق فيها الذهبي الحاكم، فنجد في هذه الأحاديث أن الذهبي قد حكى فيها قول الحاكم، مثل أن يقول الحاكم صحيح على شرط مسلم؛ فالذهبي يقول (م)، أو يقول صحيح الإسناد ولم يخرجاه، فهو يقول صحيح الإسناد، فهذا قد وافق فيه الذهبيُ الحاكم؛ لأن من حكي القول وهو عالم وليس جاهل،

وله تعقبات في غير موضع من كتب الأحاديث فهو قائل به، والدليل على ذلك ما ذكره العراقي في "التقييد والإيضاح"، حيث قال: "ومسلم رحمه الله إنما قال ذلك حاكيًا على لسان خصمه الذي نازعه في اشتراط اللقيا في الإسناد المعنعن؛ فقال فإن قال قلته لأني وجدت رواة الأخبار قديمًا وحديثًا يروى أحدهم عن الآخر الحديث، ولما يعاينه ولا سمع منه شيئًا قط، فلما رأيتهم استجادوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار ليس بحجة احتجت لما وصفت من العلة إلى البحث عن سماع راوٍ كل خبر عن راويه إلى آخر كلامه فهذا كما تراه حكاه على لسان خصمه ولكنه لما لم يرد هذا القدر منه حين رد كلامه كان كأنه قائل به، فلهذا عزاه المصنف إلى كتاب مسلم والله أعلم"(١).

ج- وهناك مواضع تعقب فيها الذهبي الحاكم، لكن ليست في "التلخيص"، لكن في "الميزان"، وربما حكى حكاية الحاكم في التلخيص ثم تعقبه في "الميزان"، فيصير للذهبي في الحديث قولان، ومعروف أن الذهبي تعقب أقواله لمن قرأ ومارس الإمام الذهبي رحمه الله.

وقد ذكرنا أمثلة كثيرة لهذه الأقسام الثلاثة خلال دراستنا لهذه الدراسة.

التوصيات:

١- على الباحثين الاستعانة بالصبر، مع إخلاص النية لله تعالى، مع تطبيق سنة النبي صلى الله عليه وسلم تطبيقً عمليًا في حياتهم العلمية والعملية، حتى يوافق القول العمل، وكما يُقَالُ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ، فُتِحَ لَهُ عِلْمُ مَا لَا يَعْلَمُ»(٢).

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٧٥).

(٢) معجم ابن المقرئ، (١/ ١٢١) (٣١٥).

٣- اقترح أن يعتني الباحثون في الدراسات الحديثية بنقد الأحاديث التي قيل بأنها موضوعة سواء في مستدرك الحاكم، أو غيره، للوقوف على صحة هذه الأقوال من عدمها، وتوضيح العلل الموجودة بالأحاديث بعد الدراسة الدقيقة.

٤- القيام بعمل إحصاء للأحاديث الموضوعة في الكتب التي قيل إنها تحوي أحاديث من هذا القبيل، حتى يقف طلاب العلم على حقيقة هذه الأحاديث، وذلك بعد الدراسة الواسعة وتتبع طرق هذه الأحاديث.

٥- هناك بعض المخطوطات حبيسة الأرفف والأدراج لا بد من إظهارها، وخاصة في علم الموضوعات، حتى يستفيد الباحثون من هذه المؤلفات في الوقوف على الأحاديث الموضوعة.